كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي- المعيار المعرب للونشريسي أنموذجا-

الباحث: مسعود كربوع

جامعة باتنة، الجزائر

الملخص:

إن المخزون المعرفي الذي تختزله كتب النوازل يبرز قدرة الشريعة الإسلامية على مسايرة المتغيرات الزمانية والمكانية، مع ما توفره من دراسة لمختلف المعاملات والأحداث التاريخية، فكتب النوازل تعتبر منجمًا بكرًا يجب الرُجوع إليه والاستفادة منه في جل الأبحاث التاريخية الخاصة بالغرب الإسلامى، ومنه فدراسة الموسوعة النوازلية "المعيار المعرب" لمؤلفه الفقيه أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسى، أحد أعمدة المدرسة المالكية المغاربية، وبأسس علمية يلج بالباحث إلى تجاوز فهم آليات المغرب الإسلامى في العصر الوسيط، وهوما نحن بصدد الإشارة له في موضوعنا هذا.

Abstract:

The stock of knowledge which contain books Nawaazil highlights the ability of Islamic law to keep pace with the temporal and spatial variables, with the availability of a study of the various transactions and historical events. The books Nawaazil are an important source must refer to it and benefit from it in historical research for the West, The study of encyclopedia Alnoazleh "Ma'yaar" authored by Faqih Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya Alonharisa, one of the pillars of the Maliki school Maghreb, makes the researcher understands the mechanisms Islamic Maghreb in the Middle Ages, and this subject of the study.

مقدّمة:

إن قراءة متأنية في التاريخ الإسلامي، تكشف عن جملة من الأدوار الطلائعية التي قام بها العلماء المسلمون، لا على مستوى نشر العلم والمعرفة فحسب، بل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، أما في المجال المذهبي فإنّهم تركوا بصمات واضحة في مسار التغيرات والانعطافات الحاسمة، التي عرفها المجتمع الإسلامي.

وهذه قاعدة تاريخية تتأكد للباحث كلّما تعمق في دراسة التاريخ المذهبي للأمة الإسلامية، ولعل أول ما يلفت النظر في تتبع منحنى التطور المذهبي بالغرب الإسلامي.[1]

تلك الطفرة التي شهدها المذهب المالكي بهذه المنطقة، والتي تجسّدت في سيادة هذا المذهب في جل مرافق الحياة السياسية والفكرية والاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، ورجحان كفته على سائر المذاهب الأخرى، وإذا جاز لنا استعارة أدبيات اللغة المعاصرة، أمكن القول أن الكتابة والتأليف يلعبان في كل المجتمعات- قديما وحديثا- دورا دعائيا لفكرة أو مذهب أو نظام معين، ويعملان على الترويج له، حتى يصبح المُسيطر والمُؤثر في عقلية المجتمع، وهذه القاعدة بعينها تنطبق على الطفرة التي عرفها المذهب المالكي بالمغرب والأندلس.

فقد كرّس علماء هذه المنطقة جهودهم في التأليف والتصنيف، دفاعا عن المذهب المالكي وانتصارا له، وقد توالت حركة التأليف- بمعنى الجمع- بتوالي الأيام وتعاقب الحوادث والأقضية، ولعل الذي شغل الفقهاء عن بيان منهجهم وتنظيم مادة مؤلفاتهم، هو سرعة وتيرة تلاحق الأحداث، فكان لهم في كل يوم وقائع ونوازل، بل وفي كل ساعة ولحظة.

وبما أن الفقه الإسلامي عمدته تنظيم حياة الناس، كان واقعيا في أحكامه يُجاري الوقائع ويُساير المُتغيّرات، ويظل السُّؤال والاستفتاء قائما قيام الحياة، فالنصوص لا متناهية وقضايا الحياة مستمرة مسترسلة، وهو ما يجعل طبيعة الفقه

مهيأة لظهور فقه النوازل، الذي يُعطي مساحة الامتداد التشريعي في الحياة من خلال التكيُّف مع الواقع ومتغيراته، وهذا ما يُفسر نشاط مدرسة فقه النوازل بالغرب الإسلامي، والتي شكلت لنا موروثا فقهيا من خلال كتب النوازل، تنبّه الباحثون إلى أهميته في كتابة التاريخ بمختلف فصوله، حيث يُشكّل مادة مصدرية هامة لتاريخ الغرب الإسلامي.

لقد طغى على السطح خطاب يُهيمن على مجمل الدراسات التاريخية المغربية المُعاصرة، وهو ضرورة إحداث نقلة إيجابية في حقل التاريخ الإسلامي، وذلك بالاعتماد على التيارات الثقافية العالمية المتجددة، والطفرة المنهجية التي ما فتىء يُحققها العالم المعاصر، واستغلال الرّصيد التراثي الإسلامي المشتت بين رفوف الخزانات العربية والأجنبية، من أجل إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بنظرة علمية شمولية.

على محك هذه الرُؤية التجديدية، ظهرت أهمية كتب النوازل المغربية والأندلسية، الّتي لا تنتمي من ناحية تصنيف العلوم إلى الحقل التاريخي.[3] غير أنها تتضمن نصوصا تاريخية، وإيماءات غنية وشذرات قيّمة، ناهيك عما يتناثر فيها من وثائق هامة تفتقد إليها الحوليات التاريخية التقليدية، وتغطي فضاءات اجتماعية واقتصادية، وهي المُسماة بالمصادر الدفينة أو المصادر اللاّإرادية [4].

وتُعد المصادر الفقهية خاصة المالكية منها، مصدرا أساسيا للمؤلفات النوازلية التي يستفيد منها الفقيه والمؤرخ على حد سواء، فكما أنّه يُستفاد من النازلة في رسم الحكم الشرعي على مسألة مستجدة، فإنها في الغالب تمدُنا بإيحاءات تاريخية، لا تقل أهمية عن الحكم الشرعي ذاته[5].

أهمية النوازل في كتابة التاريخ:

أشار الدّارسون[6] منذ مدة، إلى أهمية النوازل الفقهية في التعرف على مختلف التفاعلات بين أفراد المجتمع، نظرا لما تثيره من أسئلة تتعلق بتفاعل مختلف مُكّوناته وفعّالياته[7].

وما تتناوله من قضايا تتصل بالحياة الدينية والروحية والعلمية للمجتمعات، وهي مواضيع لا تُتيح المصادر التقليدية إمكانية التطّرق إليها دائما[8]. وتكمُن أهمية الفتاوى كذلك في إمكانية اعتبارها تدوين للتاريخ من قبل المفتي، فيجد المؤرخ بذلك القضية المفتى فيها، جاهزة ومُوثقة بشكل رسمي لا يتطرق إليه الشك من حيث الوقوع أو عدمه، حيث غالبا ما تكون منتهية بختم مؤرخة باليوم والشهر والسنة [9].

فهي بذلك سجّل للأحداث الواقعة عن طريق طرفين، هما السائل والمُجيب، وهذا السرد التاريخي للسؤال والجواب، يُمكّن المؤرخ من حل الإشكال التاريخي للحادثة المطروحة، خاصة وأن القائمين بالفتوى هم علماء بالدرجة الأولى في مجال اختصاصاتهم، مهما اختلفت أساليبهم أو تعقدت اصطلاحاتهم، فإنّهم يكتبون ويُدوّنون علوما لها أثرها الفعّال في حياة الإنسان[10].

إن المخزون المعرفي الذي تختزله كتب النوازل يبرز قدرة الشريعة الإسلامية على مسايرة المتغيرات الزمانية والمكانية، مع ما توفره من دراسة لمختلف المعاملات والأحداث التاريخية[11]. وهذا المستشرق الألماني جوزيف شاخت J.Schacht في دراسته عن تطور القانون الإسلامي، يعتبر كتب النوازل منجما بكرا، يلتزم الرُجوع إليه والاستفادة منه في جل الأبحاث التاريخية الخاصة بالغرب الإسلامي [12].

أمّا الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش،فيرى أنّ كتب الفقه والنوازل ورسائل الحسبة، بما تتضمنه من عقود مختلفة ونصوص ثمينة، تُساهم في ردم بعض الثغرات، فتكشف عن جوانب هامة من الأحداث التاريخية[13].ومنه فلقد عمل فقهاء المغرب والأندلس من خلال تدوين النوازل الفقهية ،على تقديم نصوص تاريخية، لا يجب إغفالها أو التقليل من أهميتها، في أي مشروع يُراد من خلاله معالجة إشكالية تاريخية تخصُّ الغرب الإسلامي ومجتمعاته، فعدم أخذ هذه النصوص بعين الإعتبار، قد يدفع بالباحث إلى مزالق منهجية تُؤدي إلى الوصول إلى خُلاصات غير دقيقة.

لقد حظيت كتب الفتاوي والنوازل في الكتابة التاريخية المعاصرة باهتمام متزايد، لسد بعض الثغرات وإزالة بعض الغموض، الذي بلغته معرفتنا عن تاريخ المجتمع المغاربي خلال العصر الوسيط، من خلال المصادر التاريخية الأخرى، حتى أصبح كل عمل يتجاهل هذا النوع من المصادر، يعتبر عملا غير مستوف حقه[15].

لم يكتف هنا الباحث إبراهيم القادري بوتشيش في الإشارة إلى أهمية كتب النوازل، في دراسة تاريخ الغرب الإسلامي، بل تعدّى ذلك ليجزم أن هناك جُزئيات تاريخية، أهملت تماما في المصادر التاريخية الأخرى[16]، ولم نجد الإشارة لها إلا من خلال كتب النوازل المختلفة، وذلك من خلال دراسته الموسومةّبالنوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي(ق5-6هـ/ 12-13م)"، حيث يرى كذلك أنه بالرغم من الطابع الفقهي للنازلة، فإنها تكتسي في ميدان الدراسات التاريخية بعدا هاما، لما تتميز به من عفوية صدورها وبراءة مصدرها، فهي لم تظهر عن سُلطة رسمية، ولم تتلون بلون إيديولوجي أو سياسي[17]، فابتعاد المفتي عن السُلطة الحاكمة، يجعل من النازلة نصا تاريخيا مُحايدا، يفوق أحيانا قيمة النّص التاريخي نفسه، ويُمكّن من إعادة البناء التاريخي بناء منطقيا [18].

ولكن رغم الأهمية التاريخية الواسعة لهذا النوع من المصادر، إلاّ أنّها وُضعت أساسا للفتوى، لا كمادة تاريخية، لذا نجد الفقيه يكتفي بسرد المسألة والإجابة عنها، دون إخبارنا بمدى استجابة السائل أو المجتمع للحكم الصادر تجاهها، وهو الأمر الذي يجعل الباحث يقف أمام عدة إشكاليات، فيما يتعلق بتحويل المادة الفقهية إلى مادة تاريخية طبيعية تخدم الجانب المعرفي للموضوع [19].

ومن العراقيل التي تُواجه المُؤرخ عند محاولة الاعتماد على النوازل الفقهية في كتابة فصول تاريخية لزمان ومكان معينين، غياب اسم المُفتي الذي وجه إليه السُؤال، دون أن يحمل النّص إشارة لتاريخ ومكان السؤال، وهو ما يُصعّب من

عملية تحقيب النازلة، مما يجعل الإفادات التاريخية المستخلصة، غالبا ما تكون غير متزامنة مع الوقائع التي يرى الباحث أنها تُؤرخ لها [20].

غير أن أهم إيجابيات الخطاب الفقهي الذي تفتقر إليه الكثير من المصادر الأخرى، هو أن الباحث والمؤرخ يُسلّم بصدقها، دون أن يعتريه أي شك في الوقائع الّتي تسردها [21]. إنّ الإهتمام بالنوازل الفقهية في الدراسات المعاصرة، توزع بين التحقيق والتوظيف التاريخي، فمُعظم الباحثين والمؤرخين في النوازل ضعاف في التكوين الفقهي، كما أن المُتخصّصين من الفقهاء وأهل الإختصاص الشرعي، يغفلون البعد التاريخي لها [22]. وهذا ما يدفع إلى ظهور جانب منهجي يجمع بين الطرفين، للوصول إلى حقيقة ما تنفرد به المؤلفات النوازلية من حقائق تاريخية.

إن ظهور الإتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ، والتي تهتم بدراسة النواحي الإقتصادية والإجتماعية من حياة المجتمعات، دفعت بالدّارسين بشكل عام من مُستشرقين ومغاربة ،إلى البحث عن مصادر ثرية، تُعوّضهم ذلك النقص الظاهر في مصادر الأرشيفات والحوليات، ومن هذا المنطلق بدأ اهتمام بعض الباحثين بالفتاوى والنوازل الفقهية بوصفها مادة غنية بمعطيات الزّمان والمكان، حيث لامراء في أن علم الفقه، الذي تندرج ضمنه هذه المصادر يُشكل أحد أبرز مكونات الحياة العلمية في تاريخ حضارة الغرب الإسلامي، وبالرجوع الى كتب التراجم المغربية والأندلسية، يتضح لنا حجم التراث الفقهي المالكي، الّذي خلّفه علماء المغرب الإسلامي [23].

منه ما أصبح متداولا بفضل المجهود التحقيقي الجبّار الذي بذله ثُلّة من الباحثين في العقود الأخيرة. فمن المتعارف عليه بين المُهتمين بدراسة التاريخ الإقتصادي لمنطقة الغرب الإسلامي، أن قلّة الوثائق والمصادر تعتبر من أولى المشاكل، الّتي تُواجه الباحث في هذه الدراسات، وقد أصبح المؤرخ المُختص في هذا المجال، إن هو أراد تجاوز هذه العقبة وتلبية حاجيات بحثه العلمية، أن يبحث عن مصادر جديدة، ويُنّقب عن وثائق غميسة تسُدّ بعض الثغرات في المادة

التاريخية المُتوفرة، وفي هذا الإطار اتجهت عناية الباحثين إلى ما تحتويه كتب النوازل من معطيات في الدراسات التاريخية الإقتصادية، لتتحول بذلك من مصادر جافة لتصبح ضمن المصادر الدفينة.[24]

- **المعيار المُعرب ومؤلفه**

مثّل الفقيه أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، أحد أعمدة المدرسة المالكية المغاربية، مع مجموع من العلماء الآخرين وذلك خلال القرن 9هـ وبداية القرن 10هـ،ففي هذه الفترة من تاريخ الغرب الإسلامي، عرف مغرب السلطة المرينية أحداثا مختلفة من هجمات صليبية، وصراع داخلي حول السُلطة وانتشار ظاهرة الغش في العملة، وأحداث اجتماعية وسياسية أخرى، دوّن الونشريسي تفاصيلها على شكل مسائل أستفتي فيها.

لقد تلاحمت كثير من الظروف والأسباب في صقل شخصية الفقيه الحافظ أبو العباس الونشريسي، وجعلته يرتقي إلى أعلى المناصب الفقهية آنذاك، حتّى لُقب بالإمام الحافظ، وحافظ المغرب وفقيهها وإمامها، وأشتهر بمجموع فقهي عُرّف" بالمعيار المُعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"،هذا "المعيار المُعرب" الّذي برزت أهميته عند الفقهاء فتلقوه بالقبول وصار لهم مرجعا، يرجعون إليه فيما تشابه لهم من النوازل الواقعة، وقد كان له تأثير على المدرسة المالكية المغربية بالدرجة الأولى.

أ. التعريف بالونشريسي:

اتفق كل من ترجم[25] للونشريسي أنّ اسمه: أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، وهذا ما أكده المؤلف نفسه في كتابه "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله الإمام مالك [26]، ولد بجبال ونشريس [27]، الّتي تُعدّ أكثر الكتل الجبلية ارتفاعا في غرب الجزائر، وهو أيضا اسم جبل من سلسلة جبال صغيرة، تُسمّى بني شقرانBeni -chougran [28]. ونشأ بمدينة تلمسان التي اشتهرت كما يقول البكري [29] وابن خلدون [30]، بأنّها دار العلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك، حيث درس على مجموعة من الأعلام

في مقدمتهم شيخ المُفسرّين والنُّحاة العالم المُطلق، أبوعبد الله محمد بن العباس (ت 871هـ) [31]. فعلى حد تعبير الونشريسي "وفي سنة إحدى وسبعين وثمانمائة، توفي في الثامن عشرمن ذي الحجة الحرام، شيخ المفسرين والنحاة العالم على الإطلاق شيخ شيوخنا أبو عبد الله بن العباس" [32].

إنّ المُتوفر من المصادر الّتي ترجمت للونشريسي، لا يُعط تصورا كاملا يمكن من خلاله، تحديد تدرُج حياته منذ بدايتها، فلم يتعرض أحد ممن ترجم له إلى تاريخ ميلاده، إلا أنّهم اتفقوا على أن وفاته كانت عام (914هـ/ 1508م)، وفي "نيل الإبتهاج" والبستان" و"سلوة الأنفاس" ،أنّ الونشريسي مات وعمره ثمانون سنة وبذلك يكون تاريخ ميلاده في حدود (834هـ) [33]. وكل ما يُعرف عن أسرته أن ابنه عبد الواحد [34]. ورث عن أبيه الفقه والفتوى وجُرأته في قول الحق والثّبات على المبدأ [35].أما والد المُؤلف فلا يُعرف عنه شيء عدا ما جاء في المعيار، حيث وصف أحدهم والد الونشريسي بعد موته بأنّه الشيخ الفقيه [36].

وهنا يرى الباحث الصادق بن يحيى الغرياني، من خلال تحقيقه لكتاب إيضاح المسالك "أن هذا- أي الإشارة التي وردت في المعيار- لايكفي للجزم أن والد الونشريسي كان من أهل العلم والفقه، ويترجّح أن يكون هذا نوع من الإطراد، قيل على سبيل التلّطف والتأدب، إذ لو كان والد الونشريسي من أهل العلم والفقه حقا، لما أغفلته كتب التراجم [37].

وعلى الرغم من الغموض الذي إكتنف حياة الونشريسي الأولى، وكذلك حياة أسرته، فإنّه من الواضح أن الونشريسي انتقل مع أسرته من "ونشريس"إلى "تلمسان" في السنين الأولى من عمره، فقد ذكر المقري أنه ولد بونشريس ونشأ وتعلم في تلمسان وإستقر أخيرا بفاس [38]. ومعلوم أن سنّ التعليم عادة يبدأ قبل العاشرة من عمر الطفل،ولما بلغ أحمد الونشريسي أشده وبلغ أربعين سنة، وهو يومئذ قوّال للحق لا تأخذه في الله لومة لائم [39]. فحصلت له كائنة من جهة السلطان في أول محرم عام أربع وسبعين، فانتهبت داره وفرّ إلى مدينة فاس فاستوطنها [40].

ولم تُشر المصادر التي ترجمت للونشريسي سبب محنته مع السُّلطان، وفي تفسير ذلك ذهب أحد الباحثين [41]، إلى اعتبار السبب الحقيقي ،يكمن في الخلافات الداخلية لأسرة بني عبد الواد [42]. التي تحكم تلمسان حينئذ، وتقاتلهم على السُّلطة رغم الأطماع الخارجية والهجمات المرينية والحفصية، وما نتج عنها من زحف للسُّكان من المدن إلى الأرياف، بسبب انتشار الفساد [43]. هذا وإذا أخذنا في حسابنا شخصية الونشريسي، وما عُرّف به من الشّدة في الحق، والصّرامة في دين الله فلا يصعب علينا الجزم، بأنّ سبب غضب عبد الواد عليه هو عدم سكوته عن الفساد العام، الذي تسبّبوا فيه وحلّ بشعبهم وديارهم [44].

أما بالنسبة للحاكم الذي أمر أعوانه بنهب داره، مما اضطره للخروج والهرب من تلمسان، فالمصادر القديمة التي كتبت في حياة الونشريسي أو بعد وفاته مثل جذوة الإقتباس ودوحة الناشر، سكتت فلمتُشر إلى الحاكم الذي وقعت في ظلّه المحنة وحذت حذوها بعض المصادر العربية المعاصرة التي ترجمت للونشريسي،أمّا الدكتور محمد حجي فلقد حدد السُّلطان أبا ثابت الزياني [45]. عند ترجمته للمؤلف في مقدمة كتاب المعيار المُعرب [46].

وتعتبر حادثة الونشريسي مع السلطان الزياني، سببا في فراره بإتجاه "فاس" وجعلها دار إقامته، وكانت شهرته العلمية تسبقه لذا وجد من أهل فاس ترحابا وحفاوة وضيافة وحسن لقاء [47].لقد نشأ الونشريسي بتلمسان حيث درس وتتلمذ على جماعة من أعلامها ،وبانتقال الونشريسي إلى فاس واصل تعليمه، فلقد حضر إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليفرني المكناسي [48].

وقد نقل عنه في كتابه المعيار،وتُجمع المصادر التي ترجمت للونشريسي، أنّ حياته كانت حافلة بالفتوى والتدريس والتأليف، وعند وقوفنا عند معظم شيوخ الونشريسي،الذين تم ذكرهم أنفا نجد أنّهم من العلماء والفقهاء التلمسانيين، إذا استثنيا القاضي المكناسي الذي أخذ عند الونشريسي بعد أن رحل إلى فاس، وهذا ما يُبيّن أنه كان عالما وفقيها قبل رحيله إلى فاس، يُسمع لقوله ويُحسب الحساب لرأيه [49].

لم تكن المكانة العلمية والفقهية للونشريسي بشهادة مؤرخين معاصرين فقط، بل تظهر لنا من خلال شهادة اثنين من كبار علماء عصره، وهما محمد بن غازي [50]، وأحمد المنجور [51].حيث يقولابن عسكر الشفشاوني في "دوحة الناشر": "ورأيته- أي الونشريسي- مرّ يوما بالشيخ بن غازي، بجامع القرويين فقال ابن غازي لمن كان حوله من الفقهاء، لو أنّ رجلا حلف بطلاق زوجته، أنّ أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك أُصوله وفُروعه، لكان بارا بيمينه ولا تطلق عليه زوجته،لتبحُرّأبي العباس وكثرة إطلاعه وحفظه واتقانه" [52].

وقال أحمد المنجور في فهرسته".وكان الونشريسي مشاركا في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك فهرسته، إلاّ انه اكبّ على تدريس الفقه فقط" [53]، وكان فصيح اللسان والقلم،حتّى أنّه كان من يحضر درسه يقول: "لوحضره سيبويه لأخذ النّحومن فيه" [54]. ويُلّقب المقري الونشريسي في كتابيه "نفح الطيب" وأزهار الرياض" كثيرا بالإمام الحافظ، وحافظ الإسلام، وبعالم المغرب وحافظ المغرب [55]. ولشهرة الونشريسي بتدريس الفقه وعلى الأخص "المُدونة" كان كرسي "المُدونة" بفاس يحمل اسمه [56].

ألفّ غير المعيار كُتبا عديدة تتعلق في مجملها بالفقه المالكي، أصوله وفروعه نذكر منها: الأجوبة وتعرف "بالمسائل القلعية" ذكرها ابن مريم في البستان [57]. و"الأسئلة والأجوبة"، وهي أسئلة بعث بها الونشريسي إلى أستاذه عبد الله القوري [58]، بفاس عام 871هـ، وكذلك إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، وتعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي في ثلاثة أسفار، قال ابن مريم في البستان وقفت على بعضه [59]. بالإضافة إلى مؤلفات فقهية أخرى أهمها "المعيار المُعرب" ،الّذي يُعتبر أكبر موسوعة نوازلية عرفها الغرب الإسلامي [60].

ب. كتاب المعيار وأهميته النوازلية:

يعتبر كتاب المعيار المُعرب، لمُؤلفه الونشريسي أضخم جامع لفتاوي أهل الجناح الغربي من العالم الإسلامي، وهو يشتمل إلى جانب غزارته العلمية

والفقهية، وقيمته التاريخية والحضارية، على ذكر الكثير من علماء المذهب وآثارهم، ويُشير المُؤرّخ محمد المنوني إلى الأهمية المصدرية لهذا الكتاب الثمين، الّذي "يختزن مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط ،فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتيين وغيرهم، ممن لا يُعرف إلاّ من خلال المعيار، ومنه فالمعيار يتضمن النقص الكبير في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب"[61] .

ج. التعريف بكتاب المعيار المعرب":

إن المُطلّع على المُدوّنات الفقهية، ومجامع النوازل وكتب الفتاوي ، يجد نفسه أمام بحر زاخر متلاطم الأمواج، خصوصا إذا علمنا أن أغلبها لم يكن مقصودا للتأليف،ومن ثمّ يجد الباحث نفسه أمام موسوعات نوازلية كانت نتاج لحركة التأليف، ومن أهمها كتاب "المعيارالمعرب"، وقد عرّفه مؤلفه في مقدمته بقوله"فهذا كتاب سمّيته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والمغرب والأندلس،جمعت فيه من أجوبة متأخريهم ومتقديمهم،ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه.."[62].

هذا الكتاب الّذي جمع من خلاله الونشريسي، جُملة من الفتاوى الشرعية لفقهاء مغاربة، تناولت نوازل وقضايا عرضت فيما بين القرنين الثالث والتاسع الهجريين، وصدرت من الأقطار المغربية الأربعة: الأندلس والمغرب الأقصى والمغرب الأوسط وإفريقية[63]. بالإضافة إلى مؤلفات بعض فقهاء المالكية المشارقة [64]، وقد تمكّن الونشريسي بفضل تكوينه الفقهي، ومعرفته الدقيقة بالمذهب المالكي من الإستفادة الكبرى من مكتبة آل الغرديسي بفاس [65].

لاسيما فيما يتعلق بالنوازل الخاصة بفتاوى أهل فاس والأندلس، أما فتاوى المغربين الأدنى والأوسط، فإعتمد فيها على نوازل البرزلي أبي القاسم بن احمد القيراوني(ت 841هـ)، والدُرر المكنونة في نوازل مازونة ليحيى بن ابي عمران المغيلي(ت 883هـ) [66].

ولم يذكر الونشريسي في المعيار تاريخ بدء كتابته، ولا من المؤرخين القدامى والمعاصرين من أشار إلى ذلك، بإستثناء ماذهب إليه المؤرخ التونسي أحميدة النيفر "..والإستفادة من مكتبة آل الغرديسي بفاس، فاستخرج منها مادة مجلداته الإثني عشر التي شرع فيها سنة 890هـ..."[67].

أمّا الإنتهاء منه فلقد أشار إليه المؤلف نفسه "وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الأشغال وتغير الأحوال يوم الأحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة عرفنا الله خيره.... [68]. ولكنّه يبدو كما يرى محمد حجي، أنّ الونشريسي لم يطو المعيار طيّا نهائيا في هذا التاريخ، بل ظلّ يتعهده بالزيادة والتنقيح إلى آخر حياته، ومع ذلك بقيت فيه بياضات كثيرة [69].

وكان الغرض من تأليفه منصب على تجميع اكبر مادة علمية في الفتوى، وليس إنتقاء الصحيح والمعتمد من الآراء، ولذلك فهو جامع مغرب كما سمّاه، وهذا ما جعل الكتاب يتعرض لنقد بعض المؤرخين، حيث يرى الحجوري" أن كتاب المعيار المشتمل على فتاوي فقهاء المغرب والأندلس وإفريقية، جمع فأوعى وهو من التآليف ذات الشأن عند فقهاء الوقت، على ما فيه من ضعف بعض الفتاوي" [70].

بينما ذهب النيفر إلى عكس ذلك "لم يقتصر على جمع ألفين ومائة وخمس وثلاثين فتوى، أصدرها رجال فقهاء معاصرون له وآخرون متقدمون عليه، بل عمد إلى تصنيفها والتعليق عنها، والتأصيل اللاّزم أحيانا، هذا إلى جانب ميل أكيد إلى الترجيح والتضعيف والقبول والرّد" [71]، ومنه فهذه الإضافات النوعية أكسبت "المعيار المعرب"،قيمة مرجعية عظمى جعلته معتمدا بعد وفاة الونشريسي لعدة قرون، فقد تحوّل إلى أداة قيمة، يُعوّل عليها الفقهاء المغاربة في نشاطهم العلمي والقضائي [72].

إن دراسة كتاب "المعيار" بأسس علمية، تلج بالباحث إلى تجاوز فهم آليات المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، ليصل إلى تحديد مختلف المظاهر

السائدة، لما يُمثّله الفقهاء من حضور مادي ومعنوي في مختلف المجالات، ويُوفر قسطا كبيرا من التراث التشريعي للمنطقة [73]. ولقد بدأت عملية الإستفادة منه واستخراج دفائنه منذ عصر المؤلف، فأفاد منه التنبكي [74]. في تذييل الديباج ،وعمل أحمد بن سعيد المجليدي [75].

على اختصاره في مجلد واحد، سمّاه "الإعلام بما في المعيار من تاريخ الإسلام"، وقد طُبع المعيار طبعة حجرية بفاس بين سنتي (1314و 1315هـ) في اثني عشر جزءا [76]. وعمل كذلك المؤرخ Emil Amar دراسة لكتاب المعيار بالفرنسية في جزئين نشرت في باريس 1908، اشتملت على دراسة مختصرة للكتاب وترجمة لمؤلفه، أما الطبعة العصرية الحالية للكتاب، فكانت تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، وبتحقيق لمحمد حجي وجماعة من الباحثين والفقهاء المغاربة، اضطلعت دار الغرب الإسلامي بهذا العمل، الّذي أضيف له جزءا جديدا وضعت فيه فهارس الكتاب [77].

د. منزلة المعيار المعرب التاريخية:

لا خلاف في أهمية كتب التاريخ، لدراسة الحقب الزمنية لأي قطر من الأقطار، لما تُقدّمه من معلومات مباشرة تتصل بموضوع البحث، ولكن هذه الأهمية لا يمكن أن تحجب دور مجموعة أخرى من الموارد،الّتي يتحتّم على الباحثين اللجوء والإعتماد عليها،لإستكمال المعلومات التي تضيء جانبا أو آخر من جوانب بحوثهم، لاسيما كتب النوازل،الّتي اشتهرت في تاريخ المغرب والأندلس، وقد كتبت فيها رسائل ومجلدات عدة مشهورة، لا يزال أكثرها في عداد المخطوطات [78].

ويعتبر كتاب المعيار المعرب للونشريسي من أهم هذه الكتب النوازلية، التي عرفها الغرب الإسلامي، لماله من أهمية تاريخية، لا تكمن في إحتوائه على نصوص الفقه النظرية فحسب، بل لأنهيُقدم حصيلة خبرة المفتي أو القاضي النظرية، منقولة إلى مواقع العمل في المجتمع، تطبيقا وتنفيذا وبهذا فإن "المعيار المعرب"، يتم النقص الكبير في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب، حيث يرى

الباحث محمد فتحة أن كتاب المعيار، وفرّ للمؤرخين دون قصد منجما غنيا من شأنه أن يفتح آفاق جديدة للبحث، ليسمح بذلك إلى تجاوز مواضيع التاريخ الحديث، الّذي توفره المؤلفات الإخبارية، إلى الإهتمام بدراسة المجتمع بمختلف مكوناته [79].

وهذا ما يعني عملية التركيز أكثر على الإنسان، بدل تتبع منطق الأسطغرافيا التقليدية، الذي يجعل من تسلسل الدُول وتعاقب الملوك محورا للتاريخ [80]، وننتقل الآن لدراسة الأهمية التاريخية للكتاب،من خلال تطرقنا لمسائل مختلفةن أمدّنا بها المعيار وشملت مجالات مختلفة، تعدّت التاريخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وصولا إلى الحياة الثقافية والحربية بالغرب الإسلامي.

***أهمية الكتاب لدراسة التاريخ السياسي:**

ترّد الإشارة من خلال الكتاب إلى بعض القضايا السّياسية،وذلك ضمن بعض المداخلات الفقهية،حيث يحاول الونشريسي في بعض الأحيان التوسع وإعطاء نبذة عن الحالة الّتي يتحدث عنها، من ذلك مثلا ما فعله عند مناقشة إمكانية قبول خطاب المُدّجنينوقضاتهم الذين كانوا تحت أيّالة النصارى [81]، فيُشير مثلا إلى المُتمرّد عمر بن حفصون [82]، وقضاته الذي كان يُعينّهم في المناطق الخاضعة له، وأن لا تُقبل شهاداتهم ولا خطابهم، ثم يذكر نبذة تاريخية عن ابن حفصون وحركته مستندا إلى ابن القوطية، من خلال النّص التاريخي الذي جاء به في كتابه تاريخ افتتاح الأندلس [83].وكذلك يمكن الإستفادة من بعض الملاحظات، التي وردت في المعيار للتعرف على أحوال عصر الطوائف وبعض الشخصيات المُتميّزة فيه [84].

***أهمية الكتاب لدراسة الحياة الاجتماعية:**

كتاب المعيار معينٌ لا ينضب لدراسة الحياة الاجتماعية في بلاد الغرب الإسلامي، حيث يُمكن للباحث أن يطلع على بعض حقائق المجتمع، من خلال المسائل الإجتماعية الكثيرة التي يزخر بها الكتاب، فهناك معلومات قيّمة أخذت

جزءا هاما من فصول هذا المصدر، منها ما يُبيّن مقدار الصّداق، وما يُطلب على المهر المُؤجّل [85].وأشار كذلك إلى حالة إجتماعية ظهرت بالأندلس، تتمثّل في زواج الأسرى من المسلمين بنصرانيات ،ومسائل خاصة بالمفقودين وزوجاتهم [86].

ونرى من جهة أخرى صورا حية، عن التعامل الإجتماعي في مجتمعات الغرب الإسلامي، من خلال ما نقله صاحب المعيار عن كتاب أحكام السوق لابن عمر [87]. الذي تطرق إلى الملاهي في المجتمع، والقدور المتخذة للخمر وعن صاحب الحمّام، وبكاء أهل الميت، والخروج إلى المقابر وغيرها [88].

*** أهمية الكتاب لدراسة الأوضاع الإقتصادية:**

يطلّع الباحث من خلال نوازل المعيار، على الكثيرمن أصول المعاملات والبيوع، الّتي كانت تجري بالمغرب والأندلس في مختلف العصور، من شروط البيع والعيوب في المادة المباعة،وتوثيق للبيع بحضورإختصاصيّين[89].وعلى كيفية التعامل مع الحوانيت المكتراة وأجورها،لاسيما في أوقات ضعف التجارة وأسباب فسخ عقد الكراء وغيرها [90].

وفي مجال الضرائب، يُمكن الإستفادة من المعلومات الواردة عن العشّارين، الذين كانوا يقفون على أبواب المدن لأخذ المكس عن التجارة [91]. ويتضمن كتاب المعيار كذلك مسائل كثيرة تتعلق بالأرض والمياه والسقي [92]. وكيفية تنظيم الإرواء ومنع تجاوزات البعض للإستئثار به [93].

بالإضافة إلى معلومات قيّمة عن كيفية إستئجار الأراضي الزراعية، وتُشير النصوص أيضا إلى نشاط تجاري ملحوظ بالغرب الإسلامي، يظهر من خلال الوسائل الرئيسية لتنظيم عملية المبادلات التجارية، والمُتعلقة بالنقود والمكاييل والموازين، وهو ما يتّم التركيز عليه من خلال الإهتمام المتزايد بهذه الموسوعة النوازلية في دراسة مختلف المعاملات التجارية.

***أهمية الكتاب لدراسة الأوضاع الثقافية:**

في كتاب المعيار معلومات قيمة عن الحياة التربوية في المغرب الإسلامي، حيث ظلّ الكُتّاب والجامع ومنزل المدرس، موئلا للحياة العلمية في مختلف مراحلها ومستوياتها ،حتى منتصف القرن السادس للهجرة والثاني عشر الميلادي[94]. حيث تُشير الباحثة وداد قاضي في هذا المجال "ولو أنّنا اعتمدنا على نوازل المعيار في تصور نشوء المدرسة، لوجدنا صمتا تاما عن ذكر المدارس حتى القرن السابع للهجرة [95].

وهو ما يُبيّن أنّ كتاب المعيار أشار إلى ذلك بعد القرن الرابع للهجرة،ومن جملة ما أشار اليه كتاب المعيار في هذا الجانب أجور التعليم و"الحذقة" -أي تعلم الصّبي للقرآن وختمه- ومنها ما قاله عبدالملك بن حبيب:"يقضي بالحذقة بالنظر والظاهر، بقدرما يُرى من مال الأب والأسرة، وقُوّة حال الولد من حفظه وتجويده" [96]. وتشير بعض نوازل المعيار كذلك، إلى إهتمام الدولة بالتعليم في العصر الغرناطي، حيث أمر السُّلطان بتخصيص درهمين في اليوم لإمام أحد المساجد لتعليم الأولاد [97].

ومن المظاهر الثقافية التي تشير إليها النوازل ،كثرة المناظرات والمحاورات ومدى تشبث سكان المغرب والأندلس بالمذهب المالكي والثقافة الفقهية المعتمدة، وتشجيع الأمراء والخلفاء على ذلك [98].

*** أهمية الكتاب لدراسة الشؤون الحربية:**

يتطرّق كتاب المعيار إلى بعض المسائل الحربية، الّتي ترد ضمن بعض النوازل، فهي تتضمن معلومات قيمة، تضاف إلى تلك التي تزخر بها كتب التاريخ، فهناك إشارات إلى مناطق الثغور والمرابطة فيها، ومسؤولية القتال والدفاع عنها[99].حيث كانت مسؤولية القتال في غالب الأحوال جماعية، يتحملّها القادرون على حمل السّلاح من أهل المنطقة [100]، ويُمكن أن تقدم لنا نوازل المعيار، معلومات عسكرية عن بعض الأحداث الحربية الّتي جرت في المنطقة، ولم تتطرق

بعض المصادر إلى تفاصيلها التاريخية [101]، وهو ما نلحظه في ما جاء عن الهجوم الذي شنّه خايمي الثاني ملك أراغون [102]، سنة (709هـ/ 1309م) على ألمرية [103]، فقد جاء في المعيار النّص الآتي: "لما نزل البرشلون في ألمرية، ونُصب عليها برج بعودين،أيّد إرتفاعه سور المدينة ست قامات، وقرّبه من سور المدينة ودخل فيه خمسمائة من المدرّعين، فدهش منه المسلمون، فانتدب أهل الشورى وعدّوا ستة نفر من المسلمين، كل واحد منهم بألف ذهب من العين،إن أحرقوه فخرج النفر المذكورون وأطلقوا النار فيه فاحترق بجميع من كان فيه، فسُرّ المسلمون بذلك ورجع النفر السّتة، وقال المُسلمون: الذين وعدناكم به قليل في حقكم، ونحن نُوزع ما وعدناكم على النّاس..."[104].

إن هذه المعلومات الحربية الخاصة بحادثة تاريخية شهدتها الأندلس، لم تردفي أكثر الرّوايات تفصيلا عن الحادث، وهي الّتي رواها ابن القاضي [105].

الخاتمة :

من المعلوم أن السلطة السياسية بالغرب الإسلامي، قد استحكمت بقوة العصبية من جهة، وبأرضية إصلاحية تستمد عناصرها من الإسلام من جهة ثانية، إن الدولة لا تستكمل مشروعيتها إلا في إطار الانتماء إلى الإسلام وتطبيق شرائعه ونظمه.ومن هذا الموقع المتميز داخل الدولة للفئات التي تمثل طاقات دينية، فقد عملت الدولة على تقريبها ورعايتها،بهدف تنظيم العبادات والمعاملات داخل مجتمعات الغرب الاسلامي، وفـق الضوابط الدينيـة التي يعتبر الفقهـاء قيّمين على ممارستها واحترامها.

حيث عرف الغرب الإسلامي علاقة وطيدة بين السلطتين السياسية والدينية، وهو ما أدى إلى ظهور خطة الفتيا، التي أدرجها ابن خلدون ضمن الخطط الدينية الست التي تقوم عليها الدول، حيث نلاحظ توجه عام نحو الطابع الرسمي الوظيفي للخِطة، وتُوِّج ذلك بظهور مفتين على رأس الحواضر وكبريات المدن، بالإضافة إلى مشاركتهم بجانب القضاة في القضاء،ومنه نجد أنّ الفقهاء قد اكتسبوا مع مرور الوقت سلطة فعلية بالغرب الإسلامي، وهذا يرجع إلى الدور الذي اضطلعوا به داخل مجتمعاتهم، في مجالات التعليم والتأطير والشورى، وقد أهلهم ذلك لكي يتبوؤوا مركز الصادرة في مختلف الأمور التي تهم مصالح مجتمعاتهم، وفي تاريخ المغرب من الأمثلة ما يدل على سمو موقعهم، وتكفي الإشارة إلى دور عبد الله بن ياسين وابن تومرت في بناء الدولتين المرابطية والموحدية.

وقد لعبت الفتوى دورا هاما في استكناه المقاصد الشرعية واستعاب مشاكل مجتمعات الغرب الإسلامي والتكيف معها، حيث إرتبطت النوازل الفقهية بهذه الرقعة الإسلامية بفقهاء المالكية، لما يمتاز به عن غيره من المذاهب الأخرى، من تنوع في الأصول التشريعية ، حيث ترك مالك تقديرها للعرف ، وليس غريب أن المغاربة قد وجدوا في هذا الأصل- العرف- مُعينا لهم على حل بعض المسائل التي لم يُطرح لها مثيل، وهذا ما جعل له إمكانية التلاؤم مع الواقع المغربي، وهو

أمر تميّز به فقهاء المالكية بالمنطقة، ويعتبر التأليف النوازلي هو الأسلوب المعتمد عليه من طرف فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي لإثراء النشاط الفقهي ، فلقد لعب الفقهاء دورا حيويا في تطور حركة التأليف الفقهي النوازلي بالمنطقة، والتي تعتبر صورة حقيقية عن مدى تطور فقه النوازل بالغرب الإسلامي.

ومنه ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن جهود العلماء المغاربة في خدمة الفقه المالكي، والإهتمام بمصادره الأولية، قد أدّت إلى الإنفجار الفقهي في ميدان التأليف الموسوعي، وإقامة الدليل على أن الفكر المغربي كان يتحرك بخطى ثابتة، نحو نشر هذا المذهب والتمكين له، والذي يهمنا في هذا الإنفجار الفقهي هو كثرة التآليف الفقهية في مختلف فروع الفقه المالكي، ومنها كتب الفتاوى أو النوازل، والتي أصبحت بدورها مصدرا رئيسيا لما جاء بعدها من موسوعات فقهية، وأُعتمد عليها كمصادر رئيسية للإفتاء بالغرب الإسلامي، كانت في أغلبها مما إعتمد عليه الونشريسي في تآليف موسوعته النوازلية "المعيار المُعرب".

ومنه فالإطلاع على كتاب "المعيار المعرب" يسمح بالتعرف على مظاهر الحياة الدينية بالمنطقة، ودورها في تأطير المجتمع، حيث نلاحظ أنّ الفقهاء شكلوا في العهد المرابطي دعامة للدولة، وسيطروا على مراكز القرار مع ما وفره لهم ذلك من امتيازات مادية ونفوذ كبير.

❖ **هوامش البحث**:

(1) مصطلح أطلقه الفرنسيون على الجهة الغربية من العالم الإسلامي، إمعانا في الفرقة السياسية والجغرافية للعالم الإسلامي، مشرقا ومغربا في العصور الحديثة، ويشتمل على ست وحدات جغرافية وتاريخية وهي بلاد المغرب الأقصى، والأوسط والأدنى،والأندلس وشبه الجزيرة الأبيرية- صقلية- وبقية جزائر الحوضين الأوسط والغربي من البحر المتوسط- وكذلك الصحراء الكبرى وبلاد إفريقية الاستوائية التي دخلها الإسلام في الغرب والوسط، وغربي وادي النيل. حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د ط)، 1947، مج1،ج1، ص:19 ؛ وليفي بروفنسال: حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص ص : 13- 47.

(2) مبارك جزاء الحربي: جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت،سنة 21،ع64، مارس 2001، ص: 146.

(3) المرجع نفسه، ص: 157.

(4) محمد المنوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د ط)، 1993،ص ص : 128-129.

(5) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع- أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ12-15هـ)، منشورات كلية الآداب، الدار البيضاء، ط1، 1999،ص: 20.

(6) سعد غراب: "كتب الفتاوي وقيمتها الاجتماعية- مثال نوازل البرزلي" حوليات الجامعة التونسية، ع16، 1978؛ وعبد العزيز خلوف" قيمة فقه النوازل التاريخية"، مجلة البحث العلمي،ع29-30، 1979؛ومحمد حسن: "الريف المغربي في كتب النوازل"، الكراسات التونسية (131- 132)، 1985؛ومحمد المختار ولد السعد: "الفتاوي الفقهية والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الموريتاني"، الكراسات التونسية، ع175، 1996؛ومحمد فتحة:" المرجع نفسه"؛ وأحمد اليوسفي شعيب: "أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية"؛ وشيباني بنبلغيث: أهمية الفتاوي الفقهية الشرعية كمصدر لكتابة تاريخ الحضارة

الإسلامية في العصور الحديثة، مجلة آفاق الثقافة والذات ع12، 1996؛ومحمد بن عبود ومصطفى بنسباع:"جوانب من المجتمع الاندلسي خلال عصري الطوائف والمرابطين من خلال نوازل بن الحاج، مجلة كلية الآداب تطوان، 1994؛وبوبة مجاني: "كتب النوازل والأحكام مصدرا لتاريخه الاجتماعي- العصر الزياني نموذجا مجلة المتغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة منتوري قسنطينة،2001؛ وعمر أفا: نوازل الكرسيفي مصدرا للكتابة التاريخية؛ورضا الله إبراهيم الالفي: "فتاوى النوازل في القضاء المالكي المغربي"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فاس، 1980.

(7) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع ، ص: 19.

(8) عمر بنميرة: قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل، ضمن كتاب التاريخ وأدب النوازل، ص: 85.

(9) محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع ، ص ص: 20-21.

(10) المرجع نفسه، ص22.

(11) مصطفى الصمدي: فقه النوازل عند المالكية، تاريخا ومنهجا، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2007، ص: 32.

(12) "علم من أعلام المستشرقين، ولد سنة 1902م، تخرج من جامعتي برتسلا ووليبسك، عمل أستاذا بجامعة فرايبورغ وكلية الآداب بالجامعة المصرية، ومحاضرا بالجامعة الجزائر سنة 1952، تولى مع برونشفيك مجلة الدراسات الإسلامية" . يوسف شاخت: أصول الفقه، ترجمة: إبراهيم خورشيد، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1981، ص: 11-12.

(13) المرجع نفسه، ص: 98.

(14) إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص: 77.

(15) إبراهيم القادري بوتشيش: النوازل الفقهية وكتب المناقب وبالعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي، مجلة التاريخ العربي، ع22، 2002، ص: 248.

(16) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(17) إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص: 26.

(18) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(19) سناء خطابي: واقع اليهود في المغرب الاوسط من خلال النصوص الفقهية المالكية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ع12، 2011، ص: 172.

(20) محمد فتحة: النوازل الفقهية و المجتمع، ص: 20.

(21) سناء خطابي: واقع اليهود في المغرب الاوسط ، ص: 173.

(22) مصطفى الصمدي: فقه النوازل عند المالكية، ص: 30.

(23) Maria Arcas Campoy : Algunas con sideraciones Sobre los Tratdos de jurisprudencia malihi de Andalus » Misce manea de Etudios Arabsy Hebraicos,(1988),pp :13-21.

(24)Mariblle Fierro : « Elderacho màlihi en al Andalus : siglosII/IIII-V/IX ,ALQantara ,r(1991),pp :119-132 .

(25) ترجم له/ أحمد المنجور: فهرسة، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، ص ص: 50-55؛وأحمد بن القاضي: درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمدي، دار التراث، مصر، 1970، ج1، ص ص: 91-92؛ وأحمد بابا السوداني،التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج،تقديم:عبد الحميد عبد الله الهرامة،،منشورات كلية الدعوة،طرابلس،ط1989،1ص ص: 135- 136؛ ابن مريم ،محمد بن محمد أبو عبد الله: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان،المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908ص ص: 53-54؛والمقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،تحقيق: إحسان عباس،دار صادر،بيروت، (دط)، 1988، ج5، ص207 وج6، ص: 278-281؛ الناصري، احمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري،دار الكتاب،الدار البيضاء، (دط)، 1954، ج4، ص: 165؛ الحفناوي،أبو القاسم محمد: تعريف الخلف برجال السلف،مطبعة بيير فرنتانة،الجزائر،(دط)،(دت).، ص

ص: 58-59؛ ؛ الحجوري،محمد بن الحسن: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي،مطبعة النهضة،تونس، (دط)، (دت)،ج4، ص: 99؛ الكتاني عبد الحي: فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات، تحقيق:احسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت، ط2، 1982، ج1، ص ص: 475-476؛ ابن سودة، عبد السلام: دليل مؤرخ المغرب الأقصى،دار الفكر، بيروت، 1997، ج2، ص: 317؛ الزركلي،خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986، ج1، ص ص: 255- 256.

(26) الونشريسي :ايضاح المسالك الى قواعد الامام ابي عبد الله مالك ، تحقيق : الصادق بن عبد الرحمان الغرياني ، دارابن حزم، بيروت،ط2006،1،ص:9.

(27) ذكر حسين مؤنس أن رينيه باسييه، أشار إلى اسم القرية والجبل ونشريس، أو ونشريس أوورنسيس وأضاف أن لامير يقول إن معنى هذا اللفظ البربري هو ليس هناك أعلى من ذلك « Riende plus haut ».ينظر: أسنى المتاجر في بيان أحكام من اغلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عنه من العقوبات والزواجر للونشريسي، تقديم حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري، ع5، ص: 131.

(28) المرجع نفسه، ص: 130.

(29) البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، تحقيق: البارون دوسلان، طبعةالحكومة، الجزائر، (دت)،ص:77.

(30) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ/ 1405م): تاريخ ابن خلدون،المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،تحقيق: سهيل زكار،دار الفكر،بيروت، (دط)، 2000 ج7، ص ص: 156- 161.

(31) هو محمد بن العباس العبادي، أبو عبد الله، التلمساني فقيه ونحوي، من كتبه "شرح لامية الأفعال" لابن مالك، توفي بالطاعون سنة 871هـ. ترجم له/ ابن مريم: البستان، ص: 223؛ وابن مخلوف: شجرة النور ، ص: 264؛ والزكلي: الأعلام ، ج: 6، ص: 183.

(32) الونشريسي: وفيات الونشريسي ضمن مجموع ألف سنة من الوفيات، تحيق: محمد حجي، الرباط، (د ط)، 1976، ص: 178.

(33) الونشريسي: إيضاح المسالك، ص: 9.

(34) هو أبو مالك عبد الواحد بن الشيخ أبي العباسي أحمد الونشريسي الفاسي، ولد بعد سنة 880هـ ومات قتيلا في ذي الحجة 955هـ، له شرح الرسالة "وتعليق على البخاري" الفقه علي ابن الغازي وأبيه أبو العباس أحمد بن يحيى. ترجم له/ التنبكي: نيل الإبتهاج، ص: 288؛ والمقري: نفح الطيب، ج7، ص: 406.

(35) الناصري: الإستقصا، ج4، ص: 158؛ والونشريسي: إيضاح المسالك، ص: 10.

(36) الونشريسي: المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس و المغرب،تحقيق:محمد حجي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،ط1981،1، ج3، ص: 263.

(37) الونشريسي: إيضاح المسالك، ص: 10.

(38) المقري، أحمد بن محمد: أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق إبراهيم الايساري ومصطفى السقا وعبد الحفيظ شبلي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، 1942، ج3، ص: 306.

(39) الونشريسي: المعيار المعرب، مقدمة الكتاب، ص:ج

(40) التنبكي: نيل الإبتهاج، ج1-2، ص: 135.

(41) الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، في تحقيقه لكتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، ص ص: 13-14.

(42) يعود الزيانيون في أصلهم ونسبهم إلى قبيلة بني الواد الزيانية البربرية التي توطنت في المغرب الأوسط، وتفرعت زناتة إلى قبائل متعددة منها: مرين، مغراوة، راشد بالإضافة إلى بني عبد الواد التي تكونت من قبائل فرعية وهي: أولو، ورهطف، نصوحة، تورت، القاسم وأُطلق على بني عبدالواد هذا الإسم نسبة لجدهم الذي كان يتعبد في الوادي.ينظر/ ابن خلدون:تاريخ ابن خلدون،ج7،ص:753.

(43) الونشريسي: إيضاح المسالك، ص:14.

(44) المصدر نفسه، ص:14.

(45) هو السلطان الزياني أبو ثابت محمد المتوكل من حكام الدولة الزيانية، امتد حكمه من 866هـإلى 873هـ، عرفت فترة حكمه صراع داخلي وتحرشات خارجية دفعت بالعلماء

إلى معارضتهن مما أدّى إلى محاولته التخلص منهم، وهو السبب في فرار الونشريسي إلى مدينة فاس. ينظر/ ابن خلدون يحي ،أبوزكريا: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد،تحقيق: عبد الحميد حاجيات،المكتبة الوطنية،الجزائر، (دط)، 1980، ص: 273؛ الونشريسي: إيضاح المسلك، ص ص: 15-16.

(46) الونشريسي: المعيار المعرب، مقدمة الكتاب، ص:ج.

(47) الونشريسي: إيضاح المسالك: ص: 13 ؛وابن مريم: البستان: 53.

(48) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله اليفرني المكناسي، الشهر بالقاضي المكناسي، العارف بالأحكام والنوازل، له تآليف كثيرة منها مجالس القضاة والحكام والتنبيه والأعلام، ولد سنة 835هـ توفي سنة 917هـ.ترجم له/ ابن القاضي: درة الحجال ،ج2، ص: 146.

(49) ابن مريم: البستان، ص: 53.

(50) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن غازي المكناسي تولى الفتيا بفاس، والإمامة بجامع القروين، توفي 919هـ، فقيه عالم ورع. ترجم له/ الشفشاوني: المصدرنفسه، ص ص: 45-46؛والتنبكي: نيل الإبتهاج ، ص359؛ والحجوري: الفكر السامي، ج4، ص:100؛ والزركلي: الأعلام، ج2، ص: 232.

(51) هو ابو العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي، المحقق الفاضل، ألّف "مراقي المجد في آيات السعد" ولد سنة 926هـوتوفي في ذي القعدة: سنة 995ه.ترجم له/ ابن مخلوف:المرجع نفسه، ص: 287؛والتنبكي: المصدر نفسه، ص ص: 143-146؛ والتنبكي: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: محمد مطيع، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 2000، ج1، ص ص: 139-140.

(52) الشفشاوني: دوحة الناشر ، ص: 47.

(53) أحمد المنجور: فهرسه، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب، الرباط، 1976، ص: 50.

(54) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(55) المقري،أحمد بن محمد: أزهار الرياض في أخبار عياض،تحقيق إبراهيم الايساري ومصطفى السقا وعبد الحفيظ شبلي،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،القاهرة، (دط)، 1942، ج3، ص: 306.

(56) الونشريسي :ايضاح السالك ،ص:15.

(57) ابن مريم: البستان، ص: 54.

(58) هو أبو عبد الله محمد بن قاسم القوري، ولد في أوائل المائة التاسعة بمدينة فاس، أندلسي الأصل شيخ الجماعة بفاس وعالمها ومفتيها، له شرح على المختصر توفي في ذي القعدة سنة 872 ومولده سنة 804هـ .ترجم له/ التنبكي: نيل الابتهاج، ص ص: 548-549،و كفاية المحتاج، ج2، ص ص 184-185.

(59) ابن مريم: البستان ، ص: 15.

(60) محمد حجي: نظرات، ص43.

(61) محمد المنوني: المصادر العربية، ص 128.

(62) الونشريسي: المعيار المعرب، ج1، ص: 1.

(63) إحميدة النيفر: المعيار والهوية والحوار، قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، عدد 14، 1996، ص: 67.

(64) محمد حجي: المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ندوة الإمام مالك، إمام دار الهجرة، بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1980، ص: 130.

(65) التنبكي: نيل الابتهاج، ص: 135.

(66) هو يحيى بن أبي عمران موسى بن عيسى المازوني قاضي مازونة ومفتيها، ألف نوازله المشهورة توفي ثلاثة وثمانين وثمانمائة بتلمسان: فقيه مالكي له" الدور المكنونة في نوازل مازونة". ترجم له/ التنبكي: المصدر نفسه، ص: 637؛والزركلي: الأعلام، ج8، ص115.

(67) إحميدة النيفر: المعيار والهوية والحوار ، ص: 67.

(68) الونشريسي: المعيار المعرب، مقدمة الكتاب، ص: ز.

(69) المصدر نفسه، ص: ح.

(70) الحجوري: الفكر السامي، ص: 99.

(71) إحميدة النيفر: المعيار والهوية والحوار ، ص: 67.

(72) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(73) محمد المنوني: المصادر العربية، ص: 98.

(74) هو أبو العباس أحمد بابا التنبكي الصنهاجي الفقيه المؤرخ له ما يزيد عن أربعين تأليفا ولد سنة 963هـ وتوفي في شعبان 1024هـ بتمبكتو ألف نيل الابتهاج وغيره. ترجم له/ المقري، أحمد بن محمد: روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1983، ص ص: 303- 313.

(75) هو أبو العباس أحمد بن سعيد المجليدي تولى قضاء مكناسة الزيتون منذ 1088هـ بعد قضاء فاس لمدة 40سنة من أهم مؤلفاته كتاب التسيير في أحكام التسعير، توفي 1094هـ . ترجم له: موسى لقبال في تحقيقه لكتاب التسيير في أحكام التسعير للمجليدي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص ص: 11-28.

(76) محمود علي مكي: أحكام السوق، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، مج4، ع1-2، 1956، ص: 59.

(77) الونشريسي: المعيار المعرب ، مقدمة الكتاب، ص: ح.

(78) عبد العزيز بنعبد الله: معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983، ص: 18.

(79) محمد فتحة: النوازل الفقهية و المجتمع، ص: 11.

(80) المرجع نفسه ،ص:11.

(81) ذنون طه: عبد الواحد: دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها، دار المدار الإسلامي، بنغاري، ط1، 2004، ص: 99.

(82) عمر بن حفصون (240- 305هـ/ 855- 919م) أول من تمرد عن على الدولة الأموية في الأندلس أصله من مدينة رندة، سافر إلى المغرب ورجع إلى الأندلس 270هـ وتحصّن شمال غربي مالقا أظهر النصرانية 286هـ. ينظر/ ابن عذاري: البيان المغرب، ج2، ص ص: 148-173؛وابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص: 103؛ ومجهول: ذكر بلاد

الأندلس، تحقيق وترجمة: لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1983، ص: 148.

(83) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس ، ص ص: 90-94.

(84) ذنون طه: دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها ، ص: 99.

(85) الونشريسي: المعيار المعرب ، ج3، ص: 168.

(86) المصدر نفسه، ج3، ص: 338.

(87) يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكتاني، يُكنّي أبا زكريا الأندلسي القيرواني الإمام المبرز كان فقيها حافظا للرأي،كثير كتب الفقه والآثار، سكن سوسة في آخر عمره، له كتاب مشهور وهو أحكام السوق توفي تسع وثمانين ومائتين وهو ابن ست وسبعين سنة. ترجم له/ ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ج2، ص: 1814؛ والخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث: قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، تحقيق عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994، ص: 297.

(88) الونشريسي:المعيار المعرب ، ج6، ص: 406- 431.

(89) المصدر نفسه، ج6،ص 50.

(90) المصدر نفسه، ج7، ص: 451-452.

(91) المصدر نفسه، ج6، ص: 197.

(92) ذنون طه: دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها، ص: 113.

(93) الونشريسي: المعيار المعرب ، ج8، ص 398-407.

(94) ذنون طه: دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها ، ص: 117.

(95) وداد القاضي: نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع هجري، في ضوء كتاب المعيار للونشريسي، مجلة الفكر العربي، بيروت، ع21، 1981، ص: 65.

(96) الونشريسي: المعيار المعرب ، ج8، ص: 239.

(97) المصدر نفسه، ج7، ص: 156.

(98) المصدر نفسه ، ج2، ص:170.

(99) المصدر نفسه، ج10، ص: 382.

(100) ذنون طه: دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها ، ص: 120.

(101) المرجع نفسه، ص ص: 120-121.

(102) مدينة أو قلعة بالأندلس اليها ينسب محمد بن يوسف بن الأحمر الأرجواني، من متأخري سلاطين الأندلس تقع جنوب الأندلس تتصل جبالها بجبال الصوف وجبل طارق وجبال تاكرونة. ينظر/ الزهري أبو عبد الله محمد: كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د ط)، (د ت)، ص: 93؛ والشريف الإدريسي: المغرب وأرض السودان ومصر مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في افتراق الآفاق، مطبعة بريل، ليدن، 1863، ص: 201.

(103) تقع على خليج ألمرية يمتد ما بين رأس قابطة بني أسود ورأس سانبيال غربا، ويحد امرية من الغرب الركائز الأخيرة من حيال ألمرية ولقد استدارت الصخور من كل جهة بمدينة ألمرية الساحلية أمر ببنائها أمير المؤمنين الناصر الدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة 344هـ.ينظر/ الحميري، أبو عبد الله محمد: صفة جزيرة الأندلس منتخبة كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ط2، (دت) ؛ والزهري أبو عبد الله محمد: كتاب الجغرافية، تحقيق: محمد حاج صادق،مكتبة الثقافة الدينية،مصر، (دط)، (دت)، ص: 101.

(104) الونشريسي: المعيار المعرب ، ج7، ص ص: 147-149.

(105) ابن القاضي: دُرة الحجال، ج1، ص: 141.